من الثابت ان الطرف الانعزالي الذي فجر الاحداث في حادثة الاوتوبيس في ١٣ نيسان ، كان يمتلك مخططا واضح القسمات يتجه الى تصفية الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان ، وضرب احزاب الحركة الوطنية والتجمعات الثورية تمهيدا للسيطرة كليا على مؤسسات الدولة وتشكيل حليف « رسمي » للجار الصهيوني وتسديد طعنة جديدة الى الجسد العربي المتمدد سعيدا من المحيط الى الخليج .

بعد ١٣ نيسان رفع حزب الكتائب عقيرته في جريدته المركزية « العمل » مطلبا قال ان لا تراجع عنه هو « نقل مخيم تل الزعتر » . وبدأ على الفور بتنظيم حملة ضغط واسعة « لاجلاء الغرباء » عن منطقة الكرنتينا ـ المسلخ ـ ومن مخيم ضبيه .

وأتت كل المعارك اللاحقة ، لتفصح في جغرافيتها وعنفها الدموي ، عن هدف سياسي يرمي التحالف الكتائبي ـ الشمعوني الوصول اليه ، وهو تصفية كل الجيوب المعادية : سياسيا وطائفيا واجتماعيا ، وخلق نوع من التجانس في المناطق التي يسيطر عليها . وبذلك بدأت مرحلة التهجير السياسي ـ العنفي المنظم .

وفي كانون الثاني من العام ١٩٧٦ بوشر بالحصار التمويني على مخيم تل الزعتر ، لكن الانعزاليين كانوا بذلك يفرضون حصارا تموينيا على الدكوانة والنبعة وبرج حمود وسن الفيل ومنطقة الكرنتينا ـ المسلخ . واوضحت جريدة « العمل » الكتائبية ما اشكل في الامر ، رافعة لواء « المطالبة بتجريد ساحل المتن الشمالي من السلاح » . ورفعت لاول مرة شعار : « حرب التحرير اللبنانية » .

وبدأت ظاهرة جديدة هي منع شاحنات تحمل طحينا وارزا من المرور الى تل الزعتر ومصادرتها في قرن الشباك . وصرح بشير الجميل ( ولم تكن ملامحه كفاشي اول قد وضحت للعيان بعد ) . قائلا : ان القوات الكتائبية ستتصدى بالسلاح لمحاولات تطويق بيروت بالفلسطينيين وباعوانهم اليساريين . وقال ان المقاومة الفلسطينية احتلت « مناطق مسيحية » في جسر الباشا ، ولا حل الا باعادة ٦٠ الف شخص جرى تهجيرهم منها بالقوة . ( كان يتحدث عن ٤٥ عائلة هجرت وتكلم عنها كميل شمعون في اليوم السابق ) .

في ٢٢ من كانون الثاني ١٩٧٦ سقطت الدامور والسعديات في هجوم قامت به القوات الوطنية اللبنانية ـ الفلسطينية بشكل اساسي ردا على التنكيل بأهالي مخيم ضبيه بعد سقوطه وسقوط المسلخ ـ الكرنتينا . وكرت مسبحة التهجير والتهجير المضاد ، ولم يعد التهجير نتيجة للمعارك السياسية التي تخاض بالسلاح بل صار هدفا وسببا بحد ذاته . وطال التهجير كل المناطق في لبنان تقريبا :

## العاصمة والضواحي

المسلخ ، الكرنتينا ، سبنيه ، حارة الفوارنة ، البرجاوي ، عين الرمانة ، الشياح ، برج حمود ، حي آل الاشهب ، الاشرفية ، الدكوانة ، تل الزعتر ، جسر الباشا ، سن الفيل ، الحدث ، كفرشيما .

## البقاع

حوش الامراء ، المعلقة ، تعلبايا ، القاع ، مجدلون ، دير الاحمر ، حوش بردى ، بيت شاما ، الكرك ، ، كوكبا ...

## عكار والشمال

عندقت ، تلال ، تل عباس ، دير جنين ، بيت ملات ، منيارة ، بزبينا ، رحبة ، كرم عصفور ، شورا ، دبابية ، طرابلس ، القلمون ، والكورة باكملها تقريبا : اميون ، كوسبا ، بزيزا ، كفتون ، بتعبورة ، كفرحاتا ، كفريا ، عشاش ، قطين ، سيرا ، بيادر ، رشعين ، اردە ، شكا ، انفه ، عرب اللقلوق بين شكا وانفه ، وآسنحاش التي سحقت باكملها ، والهري التي نهبت ونسفت جميع بيوت المسلمين فيها ..

## المتن والشوف

الشبانية ، حمانا ، الكحالة ، عاليه ، عاريا ، اللويزة ، فياضية ، بسوس ، بدادون ، بسابا ، القماطية ، صاليما ، ارصون ، قرطاظة ، المتين ، عينطورة ، ترشيش ، جزار الحوز ، بعاصير ، ظهور الشوير ، الحشارة ، بيت شباب ، الدامور ، السعديات ، الجية ، المشرف ...

## الجنوب

روم ، مرجعيون ، جديدة مرجعيون ، الخيام ، بنت جبيل ، العباسية ، كفركلا ، دير ميماس ، حانين ، العيشية ، النبطية وكل قراها تقريبا ...

يتضح من استعراض سريع لهذه اللائحة الهدف السياسي الفاقع الذي تبغيه القوات الانعزالية من فرض التهجير ، وقد استفاد تحالف الكتائب ـ الاحرار من تدخل القوات السورية حينها ضد قوات المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية ليوسع اعمال سيطرته على النبعة ، برج حمود ، تل الزعتر ، جسر الباشا ، والكورة .

## الجبهة الانعزالية

وشمل التهجير المسيحيين الوطنيين الى جانب كل ما عدا « المسيحي » طائفيا ولبنانيا وسياسيا . وتطرح الجبهة « اللبنانية » قضية المهجرين مؤخرا

الوزير اسعد رزق رئيس هيئة الاغاثة العليا : انحياز

## التهجير الجماعي ـ المنظم كان وسيلة الانعزاليين لخلق بقع متجانسة طائفياً وسياسياً لاحكام السيطرة عليها

بشكل يتبين منه اصرار نهائي على تكريس نتائج الحرب جغرافيا وسياسيا تمهيدا لاعلان التقسيم في حال فشل مشروعها بالسيطرة على كل الاراضي اللبنانية . فالجبهة « اللبنانية » حاليا ، وجبهة الكفور سابقا ، تعلن بأوضح ما يكون ضرورة اعادة اهالي الدامور الى منطقتهم وترفض بشكل قاطع عودة اهالي تل الزعتر الى المخيم « الذي كان موجودا » .

وعندما تطرح الجبهة « اللبنانية » مشكلة المهجرين ، فهي لا تعترف بوجود مهجرين فلسطينيين واكرادا وسوريين ، انها تعترف بالمهجر « اللبناني » و « اللبناني » الذي تقصده الجبهة اللبنانية هو « المسيحي المؤيد لخطها السياسي » .

## الحركة الوطنية

تجاه هذا الامر ، ولان الدولة بشخص الوزير اسعد رزق رئيس هيئة الاغاثة العليا الرسمية ، منحازة في منطقها في مساعدة المهجرين الى طروحات الجبهة اللبنانية ، كانت الحركة الوطنية اللبنانية ، وما تزال في كل طروحاتها في



« قضية » المهجرين ، تركز على ضرورة ايجاد حل مشاكل لكل المهجرين على الاراضي اللبنانية رافضة بذلك منطق التمييز الانعزالي .

وقد اشار الشهيد كمال جنبلاط رئيس المجلس المركزي للاحزاب والقوى التقدمية في اول رسالة وجهها الى قيادة قوات الردع العربية الى هذا الامر ، داعيا قوات الردع الى العمل على اعادة كافة المهجرين الى مناطقهم ، خاصة الى المناطق التي يرفض الانعزاليون اعادتهم اليها .

وانشأت الحركة الوطنية لجنة الاسكان ثم الهيئة الوطنية المركزية لشؤون المهجرين وامنت مساكن لحوالي عشرة الاف مهجر ، وقدمت مساعدات غذائية وعينية وامعنت في الالحاح على الدولة وقوات الردع بتأمين حل شامل منعا لاغراق مشكلة المهجرين في مأساوية انسانية صرفة ومنعا لنزع الطابع السياسي عنها .

## الدولة

والامر الذي يلفت النظر،هو عدم قيام الدولة حتى الان باعداد لوائح رسمية دقيقة عن المهجرين واماكن تواجدهم الحالية واماكن سكناهم السابقة ، رغم عشرات الجلسات الوزارية التي اسفرت عن اعلانات متكررة للاهتمام بالقضية وتشكيل لجان اختصاصية .

ففي الاسبوع الاول من شباط ١٩٧٧ يعلن سليم الحص ، رئيس الحكومة :

كانت الحركة الوطنية اللبنانية ..تركز على ضرورة ايجاد حل شامل لكل المهجرين على الأراضي اللبنانية رافضة بذلك منطق التمييز الانعزالي

## الانعزاليين لخلق بقع متجانسة طائفياً وسياسياً لاحكام السيطرة عليها

« لن يكون هناك تخصيص لاي فئة من فئات المهجرين ( ... ) فنحن كنا دائما وما زلنا نقول بقيام الدولة القادرة العادلة ، ومن هذا المنطلق فاننا لن نميز فئة من المهجرين على فئة اخرى .

وبعد سنة وسبعة أشهر على هذا الاعلان ، وفي منتصف ايلول المنصرم ، يعلن فؤاد شبقلو رئيس اللجنة الوطنية المركزية للمهجرين ان الدولة اللبنانية تمارس عبر الوزير اسعد رزق ، رئيس لجنة اغاثة اللاجئين ، تمييزا فاضحا في تقديم مساعداتها الى المهجرين ، ويطالبه بصرف مبلغ الـ ٤٠ مليون ليرة على المهجرين فعلا لا على السماسرة والوسطاء ، ويتهم منظمة « كاريتاس » بمساعدة مهجري المناطق الشرقية والانعزالية وحدها وحجب مساعداتها ( الدولية اصلا ) عن مهجري المناطق الوطنية .

الدولة ، في تصريحاتها الرسمية تتغاضى عن هذه الاتهامات وكأنها لا تسمعها ، ولا تمل من الاعلان عن حماسها الشديد لحل مشكلة المهجرين ، لكن « ما في باليد حيلة » ... ما ينقص هو التمويل ..

## التمويل العربي

ويأتي الجواب العربي في أواخر آيار ١٩٧٧ ، باتخاذ قرارات في قمتي الرياض والقاهرة تطال المهجرين . وتضمنت القرارات بندين : اولهما ينص على اقامة مخيم جديد للفلسطينيين بدلا عن تل الزعتر . ( اتفق عليه في ما بعد بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية في البيسارية ثم وجد هذا الاتفاق معارضة اوقفت اقامته حتى الان ) : على ان تساهم الدول العربية بنفقات اقامته ، كما تساهم عن طريق تقديم مساعدات عينية تنفق لاعادة المهجرين اللبنانيين .

وعرقل كل ذلك الاصرار الكتائبي ـ الشمعوني على تجزئة البحث في قضية اعادة المهجرين ، والبدء باعادة مهجرين الدامور فقط الذين يقدرون بحوالي ١٥ ـ ٢٠ الف مهجر . الامر الذي دفع بقوى جديدة غير الحركة الوطنية للضغط على الدولة فأطلق المفتي حسن خالد سلسلة تصريحات يدعو فيها الدولة الى حسم امرها والبدء بحل القضية .

## عودة الى موقف الدولة

كل هذا دفع الدولة الى اقرار صرف تعويضات تبلغ ٣٠ الف ليرة عن كل بيت مهدم كليا ، بوشر بصرف قسم ضئيل منها في مناطق معينة .

ويتحدث الدكتور اسامة فاخوري ، رئيس المجلس السياسي الاقليمي لمدينة بيروت الى مجلة « الحرية » في مطلع آب ١٩٧٧ ، عن المشاكل التي يعاني منها المهجرون . منهم بحاجة الى اثبات عقاري لتملكهم بيوتهم حتى تصرف لهم الدولة مساعداتها وفي معظم الاحيان تكون اوراق الاثبات قد احترقت مع المنزل او هي سرقت ، ومن المتعذر الحصول على بدل عن ضائع نتيجة ظروف التهجير نفسها ، مما يؤدي الى حرمانهم من المساعدة . هذا عدا عن دعاوى اخلاء المنازل التي « صادروها » وسكنوها . ويقول ان هناك ٤١٠ الاف مهجر ينتشرون في بيروت . وقاضي الامور المستعجلة بدأ باصدار احكام اخلاء المنازل المصادرة ووزير العدل لا يملك ايقاف قرارات قاضي الامور وبالتالي وقف التنفيذ !

ويقول فاخوري : ... « وبما اننا لا نملك الاموال الكافية لحل المشكلة اجتماعيا وانسانيا ، فكل ما نستطيعه هو تبني قضية المهجرين والدفاع عنها وتأمين المساعدات ، ان مع المسؤولين على جميع الاصعدة ، وتأمين المساعدات ، ان كان بالضغط المعنوي على الدولة لتوفير المدارس والمساكن للذين يسكنون الاحراج وفتح بعض المستوصفات او بتحريض المهجرين عبر تكتيكهم بشكل منظم وتقديم طلبات محددة ومعينة .

وهناك مشكلة اخرى خلقها المرسوم الاشتراعي الرقم ٤٧ من حيث ضرورة تسديد قيمة الايجارات التي يتوجب على المهجر دفعها والا اخلاء المأجور ؟! . ولم يلحظ المرسوم الاشتراعي كيف ان لربع مليون مهجر وعاطل عن العمل القدرة على دفع بدل ايجاد المأجور !!

## واقع المهجرين

قلنا ان لا ارقام رسمية دقيقة عن اوضاع المهجرين ، لكن هناك دراسات قام بها منظمات وافراد ، باستطاعتها القاء ضوء واضح على الوضع المفزع الذي يعيش فيه المهجرون ، دون ادعاء اعطاء تفصيلات علمية دقيقة .

لقد تغيرت معالم لبنان الجغرافية والسياسية بشدة بعد حصول التهجير الذي كان يتم على مراحل ، ثم يحصل دفعة واحدة عند سقوط المكان الذي يهجره اهله كما حصل في معظم المناطق . وبما انه لا يمكن تصور الوصول الى حل لمشكلة المهجرين قبل الوصول الى حل شامل للمشكلة اللبنانية ، فاننا نرى الاهمية القصوى التي يمكن ان تكتسبها قضية المهجرين وحلها في تحقيق حل ديمقراطي يطيح بالبنى الطائفية والاستغلالية التي يقوم عليها النظام اللبناني . لذلك ، من بين حوالي المليون مهجر في اربع زوايا هذا الوطن الممزق ، سنختار اكثر المناطق التي كسر فيها التهجير « التعايش » الذي كان سائدا بين متنافرات سياسية وطائفية واجتماعية ، وهي منطقة بيروت الشرقية ، ونعني بذلك : برج حمود ، النبعة ، الدكوانة ، تل الزعتر ، جسر الباشا ، المسلخ ، الكرنتينا ، حي كركبا وحي الاشهب المحيطان بمخيم تل الزعتر .

واختيارنا هذا تم لابراز عمق الشرخ الذي حققه التهجير واظهار ملامح الحل الديمقراطي للمشكلة نظرا لكونها نقطة تقاطع خطوط مختلف القوى الفاعلة :